ملتقى دولي إفتراضي حول :

واقع و تحديات الرقمنة في صناعة القرار الإداري الإلكتروني- جامعة خنشلة-

المحـور الأول:

مدخل مفاهيمي للقرار الإداري الإلكتروني و الإدارة الإلكترونية

عنوان المداخلة:

*** مفاهيم أساسية عن الإدارة الإلكترونية والقرار الإداري الإلكتروني***

مداخلة مشتركة

أ/د. **حدة بوخالفة**

أستاذ محاضرة – أ –

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي –

الهاتف : 0663854916

البريد الإلكتروني boukhalfahadda@yahoo.fr

الدكتورة مناصرية حنان

جامعة تيسمسيلت

أستاذة مساعدة – ب–

التخصص: قانون أعمال.

البريد الإلكتروني: Menasria2017@gmail.com

الهاتف: 07.76.61.27.19

ملخص

لقد عالجت هذه الدراسة موضوع مفاهيم أساسية عن الإدارة الإلكترونية والقرار الإداري الإلكتروني، ذلك أنه مع التطور الحاصل في مجال الاتصالات وثورة المعلومات والتطور التكنولوجي ظهر ما يسمى بالإدارة الإلكترونية والتي تعتبر أحد مفاهيم الثورة الرقمية التي تقودنا إلى عصر المعرفة ،كما أن الطبيعة التحويلية القوية لهذه التكنولوجيا أصبح لها تأثير عميق على الطريقة التي يتعامل بها الناس، وتطبيقا للمرونة التي يتميز بها القانون الإداري ويكيف أعماله القانونية مع هذه المستجدات والأعمال القانونية للإدارة تأخذ شكل أساسي و المتمثل في القرار الإداري الإلكتروني والذي يعتبر أهم امتيازات السلطة العامة للمرفق العام .

و تطبيقا لمبدأ قابلية المرفق العام للتغيير والتبديل صار لزامًا على المرفق العام أن يكيف نشاطاته القانونية وفق الآليات والأساليب التكنولوجية الجديدة، بحيث تصدر في شكل قرارات إدارية الكترونية، لذا لا بد جعله أكثر فاعلية مما جعلها تعمل على رقمنة العديد من الخدمات المرفقية وذلك عبر مجموعة من التطبيقات العملية في مجلات مختلفة ومتنوعة، وقد تم طرح إشكالية تبرز من خلال مفهوم الإدارة الإلكترونية والقرار الإداري الإلكتروني؟ وقد تم تقسيم هذا الموضوع وفق مبحثين ذلك من خلال التطرق إلى الاطار المفاهيمي للإدارة الالكترونية وكذا ماهية القرار الإداري الإلكتروني.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، القرار الإداري الإلكتروني، المؤسسة، الأعمال، الرقمنة، الأنترنت.

Abstract

This study has dealt with the subject of basic concepts about electronic management and electronic administrative decision, because with the development in the field of communications, information revolution and technological development, the so-called electronic management appeared, which is one of the concepts of the digital revolution that leads us to the era of knowledge, and the powerful transformative nature of this technology It has a profound impact on the way people deal, and in application of the flexibility that characterizes the administrative law and adapts its legal work to these developments, the legal work of the administration takes a basic form represented in the electronic administrative decision, which is considered the most important

privilege of the public authority of the public facility, and in application of the principle of the public facility's ability to change. Substitution has become necessary for the public utility to adapt its legal activities according to new technological mechanisms and methods, so that they are issued in the form of electronic administrative decisions. Therefore, it must be made more effective, which made it work on the digitization of many utility services, through a set of practical applications in different and diverse fields. A problem has been raised that emerges through the concept of electronic management and administrative decision ri-mail? This topic has been divided according to two sections, by addressing the conceptual framework of electronic management, as well as the nature of the electronic administrative decision**.**

Keywords: electronic management, electronic administrative decision, organization, business, digitization, the Internet.

أدى التطور التكنولوجي في مجال نقل المعلومات والملفات عبر شبكة الانترنت، إلى تطور العديد من مجالات الحياة الاجتماعية نظرا لما لها من أثر إيجابي عليها، الأمر الذي جعل العديد من الدول تعمل على إدخال هذه التكنولوجيا ضمن خدمتها الإدارية والمرفقية، من أجل تطوير وإصلاح الخدمة العمومية وهو ما يعرف بالإدارة الالكترونية، حيث أصبحت الخدمة تقدم للمواطن في مكان تواجده وفي وقت قياسي وعلى مدار الساعة، مما رفع من فعالية وكفاءة الإدارة العامة والمرفق العمومي في تسهيل وتسيير مصالح المواطنين، كتقليص الإجراءات والسرعة في تنفيذه، وكذا تقليل التكلفة المصاحبة لتقديم الخدمة سواء المادية والبشرية.

إضافة إلى ذلك ومع التطور الحاصل في مجال الاتصالات وثورة المعلومات والطفرة التكنولوجية أصبح لزامًا على المرفق العام أن يكيف نشاطه مع المتغيرات الجديدة في مجال الاتصالات والانترنت، وتطبيقا للمرونة التي يتميز بها القانون الإداري والأعمال القانونية للإدارة التي تأخذ شكل أساسي والمتمثل في القرارات الإدارية والذي يمثل إحدى أهم امتيازات السلطة العامة للمرفق العام والذي أصبح متماشي وفق الآليات والأساليب التكنولوجية الجديدة، بحيث تصدر في شكل قرارات إدارية الكترونية.

من خلال هذا الطرح تبرز الإشكالية الآتية:

فيما يتمثل مفهوم الإدارة الإلكترونية و القرار الإداري الإلكتروني؟

و قد تم الإعتماد على الخطة الآتية:

المحور الأول: الاطار المفاهيمي للإدارة الالكترونية

المحور الثاني : ماهية القرار الإداري الإلكتروني

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة الالكترونية

باعتبار الإدارة الإلكترونية لها أهمية كبيرة فسيتم التطرق إلى مختلف المفاهيم الخاصة بها و ذلك من خلال التعرض إلى مفهوم الإدارة الالكترونية وكذا الإطار العملي للإدارة الإلكترونية و ذلك من خلال المطالب الآتية.

المطلب الأول : مفهوم الإدارة الالكترونية

سيتم التطرق إلى تعريف الإدارة الالكترونية وكذا عناصر الإدارة الالكترونية وذلك من خلال المطالب الآتية.

الفرع الأول : تعريف الإدارة الالكترونية

إن مفهوم الإدارة الإلكترونية يتعدى الصورة العامة لعمل الإدارات داخل المؤسسة ، إلى مفهوم تكامل البيانات والمعلومات بين الإدارات المختلفة و المتعددة ، ووسائل إستخدام هذه البيانات و المعلومات في تسيير سياسة و إجراءات عمل المؤسسة نحو تحقيق أهدافها وتوفير المرونة اللازمة للإستجابة للمتغيرات المتلاحقة سواء الداخلية أو الخارجية.

تعرف الإدارة الالكترونية بأنها التعامل مع موارد معلوماتية تعتمد على الانترنت وشبكات الأعمال، وتميل إلى تجريد الأشياء وما يرتبط بها إلى الحد الذي أصبح رأس المال المعلوماتي المعرفي الفكري هو العامل الأكثر فاعلية في تحقيق أهدافها والأكثر كفاية في استخدام مواردها[1]".

وأيضا هي إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، خاصة شبكة الأنترنت وشبكات الأعمال في العمليات الإدارية، بغية تحسين العملية الإنتاجية و زيادة فعالية أداء الإدارة[2].

فالإدارة الالكترونية هي مصطلح إداري يقصد به مجموع العمليات التنظيمية تربط بين المستفيد و مصادر المعلومات بواسطة وسائل الكترونية لتحقيق أهداف المنشأة من تخطيط، إنتاج، تشغيل، وتطوير، سواء كانت المنشآت دوائر حكومية أو شركات تجارية، فالإدارة الإلكترونية مفهوم يشمل كل الأعمال الإلكترونية سواء كانت منظمات أعمال أو إدارة عمومية.

و انطلاقا مما تضفيه تطبيقات الإدارة الالكترونية على الأجهزة البيروقراطية الحكومية، وخاصة منها الخدمية توجهت تعريفات الإدارة الالكترونية حاولت ربطها بالخدمة العامة المعقلنة، إذ يرى الباحث سعيد العمري بأن الإدارة الالكترونية " تمثل تحولا أساسيا في مفهوم الوظيفة العامة، بحيث

---

[1]– محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية ، دار المسيرة ، الأردن – عمان ، 2008 ، ص 42.

[2]– المرجع نفسه، ص43.

ترسخ قيم الخدمة العامة، ويصبح جمهور المستفيدين من الخدمة محور اهتمام مؤسسات الدولة، كما يتعدى مفهوم هدف التميز في تقديم الخدمة إلى التواصل مع الجمهور بالمعلومات، وتعزيز دوره في المشاركة، والرقابة من خلال تطوير علاقات اتصال أفضل بين المواطن والدولة.

إن المفهوم السائد للإدارة الالكترونية في الكثير من الدول هو " استخدام نتاج القدرة التقنية في تحسين مستويات أداء الأجهزة الحكومية، ورفع كفاءتها، وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها[1]"

من خلال التعاريف السابقة تتبدى لنا أهم النقاط الداخلة في تحديد مفهوم الإدارة الالكترونية و هي[2]:

- اعتماد تقنية المعلومات والاتصالات أداة رئيسية في يد إدارة التقنية.
- توظيف تلك التقنية في انجاز مهام الجهاز الإداري و وظائفه.
- الاستفادة من تقنية المعلومات في تجويد خدمة الإدارة الحديثة وربطها بكل جديد ورفع فاعلية أدائها.
- ميكنة جميع الأنشطة الإدارية، مع الحرص على تحديثها باستمرار، على أن يبسط استخدامها لجميع المتعاملين، بما يضمن الكفاءة والسرعة في انجاز المعاملات.
- لاعتماد على برامج التقنية الحديثة في ترشيد الوقت والجهد واختزالهما قدر الإمكان.
- إضافة عنصر السرعة إلى شرط الجودة في تقديم المخرج النهائي للمنظمات الإدارية.

و بهذا تصبح الإدارة الالكترونية بإجراءاتها و عناصرها ومفاهيمها العميقة طوق نجاة لتلك المجتمعات التي أنفقت من عمرها عقودا تنتظر انفراجه، في ظل واقع ينوء بأحمال الإدارات التقليدية الروتينية.

الفرع الثاني : عناصر الإدارة الالكترونية

تتكون الإدارة الإلكترونية من العناصر التالية :

1- حسين محمد الحسن، "الادارة الالكترونية: المفاهيم، الخصائص، المتطلبات"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1 ، 2011، ص 42.

2- المرجع نفسه، ص- ص 45، 46.

1- **عتاد الحاسوب (أجهزة الحاسوب) :** و هو كل ما يتعلق بأجهزة الحاسوب وملحقاتها من العتاد المتمثلة خاصة في المكونات المادية للحاسوب و نظمه و شبكاته وملحقاته ، وعلى المؤسسات مراعاة أحداث العتاد في العالم من أجل توفير تكاليف التطوير المستمر و تكاليف الصيانة ، و أيضا ملائمة عتاد الحاسوب المتطورات البرمجية وهي البرامج الإلكترونية المتطورة باستمرار .

2- **البرمجيات :** وهي مجموعة البرامج المستخدمة لتشغيل جهاز الحاسوب الآلي والإستفادة من إمكانيته المختلفة، و هي الشق الذهني من نظم وشبكات الحاسوب، وهي فئتين، تتمثل الفئة الأولى في برامج الطبيقات العامة، ومستعرضات الويب، وبرامج البريد الإلكتروني، وبرامج الدعم الجماعي، و رسوم الحاسوب، والجداول الإلكترونية وقواعد البيانات، أما الفئة الثانية فتتمثل في برامج التطبيقات الخاصة فتكون بحكم طبيعتها متنوعة و متباينة نذكر منها على سبيل المثال البرامج المحاسبية، حزم البرامج المالية، برامج التجارة الإلكترونية، برامج تخطيط موارد المنشأة، برامج إدارة المشاريع.

3- **الشبكيات:** وتتمثل في خطوط الإتصال الإلكترونية الممتدة عبر نسيج إتصالي لشبكات الأنترنت، الإكسترانت، والشبكة العنكبوتية التي تمثل شبكة القيمة للمؤسسة و لإداراتها الإلكترونية .

4- **الفئة البشرية :** أو صناع المعرفة و هو العنصر الأهم في الإدارة الإلكترونية من القيادات الرقمية ، و المديرون ، و المحللون للموارد المعرفية و رأس المال الفكري في المؤسسة ، و الخبراء و المختصون الذين يمثلون البنية الإنسانية و الوظيفية لمنظومة الإدارة الإلكترونية.

المطلب الثاني: الإطار العملي للإدارة الإلكترونية

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى تمييز الإدارة الإلكترونية عن غيرها من المهام الإلكترونية وكذا وظائف الإدارة الإلكترونية وذلك من خلال الفروع الآتية.

الفرع الأول : تمييز الإدارة الإلكترونية عن غيرها من المهام الإلكترونية

سيتم تمييز الإدارة الإلكترونية عن غيرها من المصطلحات الإلكترونية الأخرى وذلك من خلال العناصر الآتية.

أولا : تمييز الإدارة الإلكترونية عن الحكومة الإلكترونية

أصبح مفهوم الحكومة الإلكترونية قابلا للتطبيق بفضل تقدم تطور تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات وتطبيقاتها، و هناك من يعتبر أن الدولة الإلكترونية تعني إستخدام تكنولوجيا المعلومات في نشاطات الدولة كافة و على مستوى السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية و هذا ما يطلق عليه الحكومة الإلكترونية.

يتضح مما جاء أن أعمال الحكومة الإلكترونية تشمل الوظائف الإدارية و السياسية و الخدمات المدنية و البرلمانية و أعمال السلطة القضائية، كما أن مجال الحكومة يشمل جميع مستوياتها، المركزية ، والمحلية ومستويات إدارات الحكومة المختلفة.

نذكر في ما أتى تعريف المنظمة العربية للتنمية الإدارية الحكومة الإلكترونية بأنها إستخدام المعلومات والأنترنت للوصول إلى إستخدام الأمثل للموارد الحكومية وضمان توفير خدمات حكومية مميزة للمواطنين في مختلف المستويات الحكومية[1].

ثانيا : تمييز الإدارة الإلكترونية عن الأعمال الإلكترونية

تعرف الأعمال الإلكترونية على أنها الإطار الشامل الذي يوضح طريقة القيام بالأعمال باستخدام الأنترنت مع المواطنين بكفاءة و فاعلية من تحقيق الأهداف[2].

وتختلف الإدارة الإلكترونية عن الأعمال الإلكترونية اليوم، فتعتبر الأعمال الإلكترونية هي الأكثر شيوعا كما كانت التجارة الإلكترونية خلال النصف الثاني من عقد التسعينات في القرن الماضي ، و أن أول إستخدام لمصطلح الأعمال الإلكترونية هي شركة IBM عام 1997 عندما

[1] –عبد الرحمان توفيق ، الإدارة الإلكترونية ، مركز الخيرات ، القاهرة ، 2003 ، ص 44.

[2] – عبد الفتاح مراد ، الحكومة الإلكترونية ، شركة البهاء للبرمجيات و النشر، الإسكندرية، 2003، ص 50.

أطلقوا حملتهم الأولى القائمة على هذا المصطلح فحتى ذلك الحين كانت التجارة الإلكترونية هي مركز الإهتمام ليتحول شيئا فشيئا إلى الأعمال الإلكترونية[1].

الفرع الثاني: وظائف الإدارة الإلكترونية

تتمثل وظائف الإدارة الإلكترونية في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة وهذا ما سيتم تحديده من خلال العناصر الآتية.

أولا: التخطيط

ينطوي التخطيط على محاولة استشراف المستقبل والتنبؤ به والاستعداد لهذا المستقبل، والتخطيط عملية ذهنية بطبيعتها وتعتمد على التفكير الخلاق من خلال بلورة الحقائق والمعلومات عن موقف معين، ومن ثم يقرر المدير من خلاله ماذا يريد أن يعمل؟، وما هو الواجب عمله؟، ومتى؟، وما هي المواد اللازمة لإنجازه؟ ويرتكز التخطيط على دعامة أساسية، تتضمن تحديد الأهداف، ووضع الاستراتيجيات، ورسم السياسات، تحديد الإجراءات والقواعد، ثم إعداد البرامج الزمنية لوضع الأهداف موضع التنفيذ.

ثانيا: وظيفة التنظيم

تنطوي هذه الوظيفة عل تحديد الأنشطة والمهام المطلوب إنجازها لتحقيق الأهداف السابق تحديدها في وظيفة التخطيط، ثم تقسم وتجزئة في الأداء الفعال لهذه الأنشطة والمهام.وتتضمن هذه الوظيفة أيضا تحديد طبيعة العلاقات التنظيمية وبناء الهيكل التنظيمي الذي يعكس طبيعة الأنشطة والعلاقات التنظيمية بأشكالها المختلفة وبمستوياتها المتنوعة.

ثالثا: وظيفة التوجيه

تهدف هذه الوظيفة إلى توجيه وإرشاد وتحفيز العاملين على نحو يساهم في ضمان تحقيق أفضل النتائج من خلال العمل اليومي المتشابك بين كل من الرؤساء والمرؤوسين في مختلف المستويات الإدارية، و لذلك فهي ترتبط بمهارات الاتصال والقيادة والدافعية.

---

[1] –عبد الفتاح بيومي حجازي ، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية، الكتاب ، ط 1 ، دار الفكر الجامعي للنشر ، الإسكندرية ، 2003، ص 49.

رابعا: وظيفة الرقابة

تهدف هذه الوظيفة إلى التأكد بأن الأداء الفعلي يسير حسب الخطط الموضوعة على نحو يؤكد مدى الاتجاه نحو الهدف، ومن ثم يكمن تصحيح المسار عن طريق اكتشاف الانحرافات وتحديد مواطن الخلل والعمل على تلافي أسبابها باتخاذ إجراءات التصحيح المناسبة ومواجهتها بالأسلوب الملائم.

المحور الثاني : ماهية القرار الإداري الإلكتروني

في هذا المحور سنتطرق للمقصود بالقرار الإداري الإلكتروني كأسلوب حديث لتطوير العمل الإداري في المرافق العامة ومن ثمة بيان أهم أركانه.

المطلب الأول : مفهوم القرار الإداري الإلكتروني

سيتم التطرق إلى تعريف القرار الإداري الإلكتروني وخصائص القرار الإداري الإلكتروني وذلك من خلال الفروع الآتية.

الفرع الأول : تعريف القرار الإداري الإلكتروني

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية يستدعي إعادة النظر في المفهوم التقليدي للقرار الإداري، وكيفية التعبير عن إرادة الإدارة دون تطلب التعبير عنها من شخص طبيعي، لأن الموظف العام أصبح يعتمد على الحاسب الآلي حتى في إصدار القرار الإداري، وهذا يعني إمكان صدور القرار الإداري بطريقة إلكترونية، و تضمنه لجميع مقومات القرار الإداري التقليدي، علاوة على صلاحياته لأن يكون محلا للطعن بالإلغاء، أي إلغاء القرار الإداري الإلكتروني[1].

ويعرف القرار الإداري الإلكتروني على أنه: تلقي الإدارة العامة الطلب الإلكتروني على موقعها الإلكتروني، وإفصاحها عن رغبتها الملزمة بإصدار القرار والتوقيع عليه إلكترونيا، وإعلان صاحب الشأن على بريده الإلكتروني بما له من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح، وذلك بقصد إحداث أثر

[1]– نبراس محمد جاسم الأحبابي، أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة .– دراسة مقارنة–، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2018، ص 101.

قانوني معين يكون جائزا وممكنا قانونا، ابتغاء المصلحة العامة."[1].

من خلال التعريف يتضح أن القرار الإداري الالكتروني لا يختلف عن القرار الإداري التقليدي إلا في الوسيلة المستعملة في التعبير عن الإرادة باستعمال وسائل الكترونية وتدفقات الانترنت والبريد الالكتروني في التعبير عن الإرادة وكذلك في تبليغ القرار الإداري ونشره في المواقع الالكترونية الخاصة بالإدارة ،بحيث تعد الرسالة الالكترونية المعبرة عن البيانات تعبيرا عن الإرادة.

وعرف أيضا على أنه: " إستخدام الجهات المسؤولة لأنظمة المعلومات لاعتماد بديل واحد من البدائل المطروحة" [2].

إفصاح السلطة الإدارية العامة عن إرادتها المنفردة الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القرارين والأنظمة النافذة عبر وسائل إلكترونية بقصد ترتيب أثار قانونية متى كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا، وبهذا الصدد لا يختلف القرار الإداري الإلكتروني عن القرار الإداري التقليدي إلا من ناحية وسيلة التعبير عن الإرادة وفقط[3].

في الأخير يمكننا تعريف القرار الإداري الإلكتروني على أنه عمل قانوني إنفرادي صادر عن سلطة إدارية بأسلوب إلكتروني، يترتب عليه إحداث أثر قانونية، ومن ثمة فإنه يثبت القرار الإداري الإلكتروني بوجود التوقيع الإلكترونية الخاص بالجهة الإدارية مصدرة القرار الإداري الإلكتروني.

الفرع الثاني: خصائص القرار الإداري الإلكتروني

ويشترك القرار الإداري التقليدي والقرار الإداري الإلكتروني أنهما يحملان نفس الخصائص:

بوصفة عمل قانوني وليس عملا ماديا، ثم أن القرار الإداري صادر عن سلطة إدارية و هو ما منحه هذا الوصف، إنفرادي أي أن الإدارة تصدره بإرادتها المنفردة دون علم أو رضا مسبق

---

[1]– نبراس محمد جاسم الأحبابي، أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة .– دراسة مقارنة–، المرجع السابق، ص 98–99.

[2]– يوسف عبد الرحمان الجبوري، سمية عباس مجيد الربيعي، أمل محمود علي العبيدي، إدارة الازمات والكترونية إتخاذ القرار، مجلة بابل–العلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد الأول، 2011، ص 5.

[3] صالح عبد عايد صالح، أهمية دور الحكومة الإلكترونية (الإدارة المحلية) في عملية صناعة القرار الإداري مستقبلا، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، المجلد 2، العدد 28، لسنة 2015، ص7.

من الأفراد، حتى ولو قدم الطلب إلكترونيا من الأفراد للإدارة وصدرت قرارات إلكترونية، يبقى القرار الإداري ولو أستثير من الأفراد سلطة وإمتياز إداري.

بالنهاية كل من القرار التقليدي والإلكتروني يهدف إلى إحداث أثار قانونية بإنشاء مراكز قانونية جديدة، تعديل أو إلغاء مراكز قانونية قائمة، وبالنهاية طالما قصدت الإدارة ترتيب أثار قانونية معينة على قرارها الصادر بالوسائل الإلكترونية فإن صفة العمل القانوني تتحقق لهذا القرار.

غير أن ما يميز القرار الإداري الإلكتروني أنه يصدر ويصبح قابل للتنفيذ في مواجهة الأفراد بمجرد توافر أركانه وإستكمال إجراءاته الإلكترونية.

وبلا شك فإن القرار الإداري الإلكتروني يصدر بالإرادة المنفردة للإدارة التي تتجسد في إنفرادها بإعداده إلكترونيا وتوقيعه وإصداره بذات الوسائل دون أن تشترك معها أي إرادة أخرى، ودون تكرار فأننا نشير إلى إنطباق ذات الأحكام المتقدم بيانها على القرار الإداري الإلكتروني، وهو ما يؤدي إلى تميز هذا القرار عن العقود الإدارية الإلكترونية التي تشترك فيها إرادتي الإدارة والمتعاقد معها[1].

المطلب الثاني: أركان القرار الإداري الإلكتروني

يتشابه القرار الإداري الإلكتروني كثيرا من حيث عناصره وأركانه، بالقرار الإداري التقليدي، وما الإختلاف الموجود بينهما إلا ما كان ضمانا لتطبيق مقتضيات الإدارة الإلكترونية وما تعرفه من تطور تقني وعلمي في الأساليب والطرق المتعلقة بعملية إصدار القرار الإداري.

الفرع الأول : ركن الإختصاص

يعرف ركن الإختصاص في القرار الإداري على أنه:" القدرة أو المكنة أو الصلاحية المخولة لشخص ما أو جهة إدارية على القيام بعمل معين على الوجه القانوني"[2].

---

[1]– محمد سليمان نايف شبير، النفاذ الإلكتروني للقرار الإداري– دراسة تطبيقية مقارنة–، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، قسم القانون العام، جامعة عين شمس، مصر، 2015، ص46.

[2]– محمد الصغير بعلي، القرارات الإدارية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2005، ص 49.

ويعرف أيضا على أنه:" هو القدرة أو الصفة القانونية على ممارسة وإصدار قرار إداري معين باسم و لحساب السلطة الإدارية"[1].

وبالتالي فالقرار الإداري لا يعتبر صحيحا إلا إذا صدر من سلطات إدارية يخولها القانون الكفاءة لذلك.

وبالنسبة لعناصر ركن الإختصاص نجد أن وفي ظل الإدارة الإلكترونية وتطور المعاملات الإدارية ووفقا للإختصاص الشخصي يلتزم الشخص المخول قانون بأداء مهامه وإصدار قراراته إلكترونيا كأصل عام ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، أما بالنسبة للإختصاص الزماني والمكاني، فإن نظام الإدارة الإلكترونية تحدد تاريخ بداية الإختصاص الزماني ونهايته، كأصل عام، في حين يكاد يتلاشى عيب الإختصاص المكاني، نظرا لوجود التنسيق الكامل بين أجهزة الإدارة الإلكترونية[2].

إن أكبر تطور حاصل في القرار الإداري ظهر في ركن الإختصاص حيث شارك الحاسب الآلي الموظف العام في إصدار القرار الإداري، وكذلك بالنسبة إلى عنصر الشكل حيث حل النشر الإلكتروني محل النشر بالجريدة الرسمية، وذلك عن طريق إستخدام الوسائل الإلكترونية في صناعة القرارات الإدارية وهي نظام الأتمتة (نظام الوسيط الإلكتروني)[3] .

تمنح هذه الإمكانية في إتخاذ القرارات الإدارية تتوسع لتشمل إمكانية إتخاذها آليا، وبمعزل عن العنصر البشري وذلك عن طريق ما يعرف بأتمتة الأنظمة الإلكترونية، والذي يقصد به إمكانية ممارسة الأعمال الإدارية و إتخاذ القرارات اللازمة بطريقة إلكترونية تجري بشكل مستقل و آلي من دون حاجة للعنصر البشري، فقد تم تصميم برامج إلكترونية تعمل تلقائيا وتحل محل الموظف العام في ممارسة الكثير من الأعمال المهمة وغير المهمة[4].

---

[1]– ناصر لباد، القانون الإداري، الجزء الثاني، النشاط الإداري، ط 01، لباد للطبع، الجزائر، 2004، ص 356.

[2]– نبراس محمد جاسم الأحبابي، أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة .– دراسة مقارنة–، المرجع السابق، ص 102–103.

[3]– زينب عباس محسن، الإدارة الإلكترونية وأثرها في القرار الإداري، مجلة كلية الحقوق جامعة النهرين، المجلد 16، العدد 1، لسنة 2014، ص 311.

[4]– صالح عبد عايد صالح، أهمية دور الحكومة الإلكترونية (الإدارة المحلية) في عملية صناعة القرار الإداري مستقبلا، المرجع السابق، ص 225.

بتطبيق ما تقدم على القرار الإداري الإلكتروني فإن إلتزام الإدارة بإحترام قواعد الإختصاص قائم ومستمر في ظل نقل أعمالها للواقع الجديد وتطبيقها لنظام الإدارة الإلكترونية، لأن فكرة الإختصاص واجبة بالنسبة للقرار أيا كان موطنه وبغض النظر عن كيفية صدوره وهذه حقيقة لا تقبل العكس، وتبقى هذه القواعد واجبة التطبيق بطبيعتها الآمرة، الأمر الذي يفترض وجوب قيام الجهة المختصة بممارسة كافة الإجراءات البرمجية المؤدية لإعداد وإصدار القرار، وأن تتم هذه العملية بواسطة الوسائل التي تملكها وأن لا تسمح بغير ذلك. ويمكن لنا تعريف ركن الإختصاص بصورته الجديدة في أنه يعكس صلاحية الإدارة لإتخاذ قرارها بالإجراءات الإلكترونية وتمتعها بسلطة إصداره في شكل الوثيقة أو المستند الإلكتروني وفقا لما تملكه من وسائل فنية وبرمجية تؤدي لتحقيق ذلك[1].

الفرع الثاني : ركن الشكل و الإجراءات

يعرف ركن الشكل والإجراءات في القرار الإداري على أنه:" إفصاح الإدارة عن إرادتها في الشكل الذي حدده القانون، بحيث تتخذ جملة من التدابير للتعبير عنها بصورة معينة صريحة أو ضمنية.

لا شك أنه يتوجب على الإدارة إحترام القواعد الشكلية والإجرائية في القرار الإداري الإلكتروني، مثلما هو الحال بالنسبة لنظيره التقليدي، تأسيسا على أن إنتقال القرار إلى الواقع الإلكتروني لا بد وأن يؤدي إلى نقل كافة القواعد والأحكام التي تحكمه ليس في شكله فحسب بل يشمل كل أركانه[2].

في ظل نظام الإدارة الإلكترونية سيفرض الواقع التقني إحداث تغيير في توقيع القرار الإداري بالتوجه نحو إعتماد التوقيع الإلكتروني للقرار، وكذلك إعتماد التوقيع الإلكتروني في حالة تفويض التوقيع، وطالما أنه لا يوجد إعتراض بخصوص صدور القرار إلكترونيا، فإنه ليس هناك صعوبة في جواز توقيعه إلكترونيا إذ ان التوقيع الإلكتروني له لا يمثل سوى أداة أمان، وإن لم تكن بذات درجة الثقة المتوافرة للتوقيع اليدوي، ولهذا فإن ضرورات التفاعل مع الإدارة الإلكترونية،

---

[1]– محمد سليمان نايف شبير، النفاذ الإلكتروني للقرار الإداري– دراسة تطبيقية مقارنة–، المرجع السابق، ص 82.

[2]– المرجع نفسه، ص93.

تستلزم القيام بمراجعة النصوص التنظيمية والمنشورات الإدارية وغيرها من الإجراءات بهدف مواكبتها للتعامل الإلكتروني ومقتضياته[1].

الفرع الثالث: ركن المحل

يقصد بالمحل: وهو الأثر القانوني المترتب على إصدار القرار الإداري حالا ومباشرة[2].

ويشترط فيه أن يكون ممكنا وليس مستحيلا في أن يرتب أثاره، وكذا أن يكون مشروعا،إن الأثر القانوني يعد ركنا لازما في القرار الإداري الإلكتروني، خصوصا وأن وجود هذا الأثر يميزه عن الأعمال المادية للإدارة التي من الممكن أن تباشرها بذات الوسائل والإجراءات البرمجية التي تعتمدها في إصدار القرار الإداري، ومن ثمة فالإدارة تتجه بإرادتها المنفردة والملزمة لتحقيق هذا الأثر وفقا للأوضاع التقليدية المعروفة، أو من خلال إستعمالها للوسائل والإجراءات الإلكترونية المتاحة[3].

وما يتعلق بالقرار الإداري الإلكتروني، فإن محله ينطبق عليه ما ينطبق على محل القرار الإداري التقليدي، بيد أن محل الأول يكون دائما محددا، أي أن الوسيط الإلكتروني المؤتمت ليس له سلطة تقديرية في مجال إختيار محل القرار، كونه مبرمج للقيام بعمل محدد، ولم يصل التطور التقني لحد الأن إلى مرحلة تمكن الوسيط من التفكير لإختيار محل مناسب لقراره، وإن كان من الممكن أن يحصل هذا مستقبلا[4].

الفرع الرابع : ركن السبب

ولا شك في أن تطور القرار الإداري ينعكس على تطور ركن السبب ذاته، وإن كان ذلك بصورة محدودة خلافا لما هو ملموس في ركني الإختصاص والشكل، وأيا كان فإنه لا يتصور وجود القرار

---

[1]– نبراس محمد جاسم الأحبابي، أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة .– دراسة مقارنة–، المرجع السابق، ص 104.

[2]– محمد الصغير بعلي، القرارات الإدارية، المرجع السابق، ص 80.

[3]– محمد سليمان نايف شبير، النفاذ الإلكتروني للقرار الإداري– دراسة تطبيقية مقارنة–، المرجع السابق، ص 87–88.

[4]– عمار طارق عبد العزيز، أركان القرار الإداري الإلكتروني، مجلة القانون والدراسات والبحوث القانونية، العدد 02، لسنة 2010، ص25.

الإداري التقليدي وحتى الإلكتروني بدون وجود ما يبرر صدوره وإلا كان معيبا ومستحق الإلغاء، وهو ما يعني صلاحية هذا الركن لتأسيس مشروعيتهما وهو أمر مفترض لا مجال للحيد عنه، فالسبب ذاته الذي دفع الإدارة لإصدار قرارها بالوسائل التقليدية هو من يدفعها لإصداره مجددا بالوسائل الإلكترونية.

بحسب ما يراه البعض فإن ركن السبب يتحقق في القرار الإداري الإلكتروني من خلال إعداد حقل أو بيان خاص في النموذج الإلكتروني للقرار لإدراج سببه فيه، وهو مالا نتفق معه كون ذلك يعد تسبيبا له، وفارق ملحوظ بين التسبيب كشكل والسبب كركن في القرار الإداري الإلكتروني، فالأول يعكس رغبة الإدارة في الإفصاح عن حيثيات وسبب قرارها، لذلك يعتبر السبب محلا للتسبيب[1].

يقصد بالسبب: تلك الحالة القانونية أو الواقعية التي تدفع الجهة الإدارية المختصة إلى إصداره لتوافر شروطه و إلا كان معيبا و عرضة للبطلان و الإلغاء[2]، و يشترط في السبب أن يكون قائما و موجودا، و مشروعا[3].

أما في ما يخص القرار الإداري الإلكتروني، فإنه في وضعه الحالي لا يمكن القول بإمكانية البرنامج الإلكتروني المؤتمت على تقدير أسباب القرار، فهو لا يتمتع بالسلطة التقديرية، وأسبابه محددة على سبيل الحصر، ولكن قد تتطور الأمور مستقبلا ويكون بإمكان القرار البرنامج الإلكتروني المؤتمت إذا ما تم العمل به وفق أسلوب التفكير الإصطناعي، أن يمارس مهام وصلاحيات السلطة التقديرية في تقدير أسباب القرار الإداري الإلكتروني[4].

في ظل الإدارة الإلكترونية يكون من السهل على القضاء التحقق من وجود الوقائع المادية أو القانونية التي دفعت الإدارة إلى إصدار قراراتها ، فإذا قدم الموظف طلب إستقالته بطريقة إلكترونية، فإنه من الميسور على الإدارة الإطلاع على الطلب و الإحتفاظ به داخل المخزن

---

[1]– محمد سليمان نايف شبير، النفاذ الإلكتروني للقرار الإداري– دراسة تطبيقية مقارنة–، المرجع السابق، ص 100–101.

[2]– محمد الصغير بعلي، القرارات الإدارية، المرجع السابق، ص 40.

[3]– ناصر لباد، القانون الإداري، الجزء الثاني، النشاط الإداري، المرجع السابق، ص 369.

[4]– عمار طارق عبد العزيز، أركان القرار الإداري الإلكتروني، المرجع السابق، ص 30.

الإلكتروني، مما يساعد القضاء في إسباغ رقابته على الوجود المادي الإلكتروني للإستقالة الإلكترونية[1].

الفرع الخامس : ركن الغاية

وتعرف الغاية على أنها النتيجة النهائية التي تهدف الإدارة العامة إلى تحقيقها من وراء إصداره[2].

إن القرارات الإدارية المتخذة يجب أن تستهدف تحقيق الصالح العام، وهذه القاعدة عامة تحكم جميع أعمال السلطة الإدارية وتلتزم بها الإدارة العمومية في كل أعمالها[3]. وعليه يكون القرار الإداري مشوبا بعيب الإنحراف في إستعمال السلطة نظرا لإتجاهه إلى تحقيق مآرب وأغراض شخصية أو سياسية أو مالية، أو أي هدف أخر خارج عن مقتضيات المصلحة العامة أو الهدف المخصص بموجب النصوص القانونية[4].

إن الغاية من برمجة نظام إلكتروني لأتمتة الأعمال هو بلا شك تحقيق المصلحة العامة، وإشباع حاجات الجمهور بأساليب متطورة وحديثة، وبالنهاية فإن إصدار الإدارة للقرارات الإدارية ولو إختلفت تسميتها تقليدية كانت أو إلكترونية يتعين أن تستهدف المصلحة العامة في كل الأحوال.

ومن الممكن تصور أن يكون الغرض من تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية من قبل الإدارة أن يحقق لها الزيادة في كفاءتها، لتصير أكثر قدرة على التعامل مع المعلومات التي تملكها، وكذلك تصير أكثر قدرة على تحسين العلاقة بينها وبين جمهور المتعاملين معها بشكل أسرع واقل تكلفة، كما إن هذا النظام يحقق شفافية أعلى في عمل الإدارة[5].

---

[1]– نبراس محمد جاسم الأحبابي، أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة .– دراسة مقارنة–، المرجع السابق، ص 109.

[2]– محمد الصغير بعلي، القرارات الإدارية، المرجع السابق، ص 83.

[3]– ناصر لباد، القانون الإداري، الجزء الثاني، النشاط الإداري، المرجع السابق، ص 369.

[4]– محمد الصغير بعلي، القرارات الإدارية، المرجع السابق، ص 85.

[5]– نبراس محمد جاسم الأحبابي، أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة .– دراسة مقارنة–، المرجع السابق، ص 110.

الخاتمة

تم التوصل من خلال هذا الموضوع إلى الخطة الآتية:

– إن الإدارة الإلكترونية تلعب دورا فعال في ترشيد المرفق العام من خلال تكريس مبادئ التي تحكم سير المرفق العام تكريسا فعليا وتجعل لها وجود ملموس يتجاوز المعاني النظرية التي تتناولها مختلف الدراسات وتحقيق مطلب أساسي هو رضا المواطن وإمانه بالقيادات مما يساهم في تشجيع التنمية وحفظ الاستقرار.

– إن الغرض من تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية من قبل الإدارة أن يحقق لها الزيادة في كفاءتها، لتصير أكثر قدرة على التعامل مع المعلومات التي تملكها، وكذلك تصير أكثر قدرة على تحسين العلاقة بينها وبين جمهور المتعاملين معها بشكل أسرع واقل تكلفة، كما إن هذا النظام يحقق شفافية أعلى في عمل الإدارة، والتقليل من التعقيدات الإدارية باختصار الجهد والوقت.

– القرار الإداري الالكتروني لا يختلف عن القرار الإداري التقليدي إلا في الوسيلة المستعملة في التعبير عن الإرادة باستعمال وسائل الكترونية وتدفقات الانترنت والبريد الالكتروني في التعبير عن الإرادة وكذلك في تبليغ القرار الإداري ونشره في المواقع الالكترونية الخاصة بالإدارة، بحيث تعد الرسالة الالكترونية المعبرة عن البيانات تعبيرا عن الإرادة .

– إن أثر الإدارة الإلكترونية على القرار الإداري يتمثل من خلال مساندة الحاسب للموظف في نظام الأتمتة أي الوسيط الإلكتروني المؤتمت.

أيضا، تم التوصل إلى أهم الإقتراحات الآتية:

– دعم الدولة للانتقال من الإدارة التقليدية إلى الالكترونية، بتوفير البنية التحتية لهذه الآلية لكي لا تكون عائق أمام تنفيذ هذا المشروع.

– فتح الاستثمار الخاص في مجال الأنترنت وتطويرها لتمكين القطاع الخاص من المنافسة لزيادة الجودة وتحسين الخدمة العمومية والخاصة.

– توعية الأفراد والموظف بأهمية هذا التطور وتدريبه على استخدامها وإدراكه لسهولة هذا العمل وإدراكه بضرورته ولمصلحته الخاصة وللإدارة على حد سواء.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1– حسين محمد الحسن، "الادارة الالكترونية: المفاهيم، الخصائص، المتطلبات"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط ، 2011.

2– عبد الرحمان توفيق ، الإدارة الإلكترونية ، مركز الخيرات ، القاهرة ، 2003.

3– عبد الفتاح مراد ، الحكومة الإلكترونية ، شركة البهاء للبرمجيات و النشر، الإسكندرية، 2003.

4– عبد الفتاح بيومي حجازي ، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية، الكتاب ، ط 1 ، دار الفكر الجامعي للنشر ، الإسكندرية ، 2003.

محمد الصغير بعلي، القرارات الإدارية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2005.

[1]– ناصر لباد، القانون الإداري، الجزء الثاني، النشاط الإداري، ط 01، لباد للطبع، الجزائر، 2004.

نبراس محمد جاسم الأحبابي، أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة .– دراسة مقارنة–، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2018.

2– الرسائل العلمية

1- محمد سليمان نايف شبير، النفاذ الإلكتروني للقرار الإداري- دراسة تطبيقية مقارنة-، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، قسم القانون العام، جامعة عين شمس، مصر، 2015.

3- المقالات

1- زينب عباس محسن، الإدارة الإلكترونية وأثرها في القرار الإداري، مجلة كلية الحقوق جامعة النهرين، المجلد 16، العدد 1، 2014.

2- صالح عبد عايد صالح، أهمية دور الحكومة الإلكترونية (الإدارة المحلية) في عملية صناعة القرار الإداري مستقبلا، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، المجلد 2، العدد 28، 2015.

3- عمار طارق عبد العزيز، أركان القرار الإداري الإلكتروني، مجلة القانون والدراسات والبحوث القانونية، العدد 02، 2010.

4 - يوسف عبد الرحمان الجبوري، سمية عباس مجيد الربيعي، أمل محمود علي العبيدي، إدارة الازمات وإلكترونية إتخاذ القرار، مجلة بابل-العلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد الأول، 2010.